



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة- الجلسة الـ 33

البند الثاني: نقاش عام

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

14 سبتمبر 2016

شكرا سيدي الرئيس

لقد افتتح المفوض السامي هذه الجلسة بالإشارة إلى الدول التي تهاجم شرعية مكتبه، وترفض التعاون مع آليات الأمم المتحدة. الأمر الذي يمثل تطور بالغ الخطورة في مختلف بلدان العالم. إذ بدأت بعض الحكومات حملات ممنهجة لتدمير الحركات الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال تجريم عملهم، والقمع الوحشي لكل من يجرؤا على فضح انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي مصر يتجلى هذا النهج واضحا، فبعد 4 أيام يفترض أن يصدر حكم بشأن طلب التحفظ على أموال 11 من ممثلي المجتمع المدني وأفراد من أسرهم، والمقدم من قاضي التحقيق في القضية رقم 173 لسنة 2011، والمعروفة إعلاميا بقضية "التمويل الأجنبي"، الأمر الذي يهدد بتقويض عمل العديد من منظمات حقوق الإنسان، وينذر بغلق مقراتها.

وفي السياق نفسه يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في مصر حملة غير مسبوقة، تعرض على إثرها 12 حقوقي على الأقل لحظر السفر، بينما تم استدعاء 21 من العاملين بالمجتمع المدني للتحقيق، وفي حال إدانتهم، قد يواجه بعضهم أحكام بالسجن تصل إلى 15 عاما.

كان المفوض السامي قد صرح في مارس الماضي، بأن: "المنظمات غير الحكومية والتي لعبت دورا هاما في توثيق الانتهاكات ودعم الضحايا، مهددة بتجميد أنشطتها تماما، إذا ما استمرت حملة الحكومة المصرية الضارية عليها، من أجل للقضاء على الحركة الوطنية لحقوق الإنسان.

يؤكد المركز على إن المجتمع المدني- بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان- له دور حاسم في صناعة مستقبل البلاد، بما يستلزم الاعتراف به كشريك في الإصلاح والتقدم، ووقف التعامل معه كعدو. كما ندعو مصر إلى إسقاط جميع التهم ضد النشطاء الحقوقيين، ومنظمات حقوق الإنسان.

شكرا سيدي الرئيس